دولة ماليزيا

وزارة التعليم العالي

جامعة المدينة العالمية

كلية العلوم الإسلامية

قسم الحديث

دراسة قضية تحت عنوان

منهج الامام البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة في الجامع الصحيح

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الحديث

اسم الباحث: إسماعيل كامل عياش

تحت إشراف: الدكتور. منصور محمد يوسف

كلية العلوم الإسلامية – قسم علوم الحديث

العام الجامعي: 1436هـ–سبتمبر 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وخالق الناس من طين، وباعثهم اجمعين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، وسيد المرسلين، ومعلم الناس الخير، ودليلهم الى جنات النعيم، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وعنا معهم بمنك وكرمك يا أكرم الأكرمين، وبعد:

فان من أكرم العطايا والنعم من الله تعالى، ان خلقنا مسلمين، وخصنا ان نكون من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، حتى ننهل من الخير والميزات الكثيرات التي ميز الله بها هذه الأمة، اختار لها القرآن العظيم، منهجاً ودستوراً للحياة، ومخرجاً لها من الظلمات الى النور، قال تعالى:(الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)[1].

وأرسل لهذه الأمة خير رسول وأشرف الخلق أجمعين صلى الله عليه وسلم، يبلغهم رسالة الله، ويهديهم الى الحق، ويبين لهم ما أشكل عليهم فهمه من كتاب الله عز وجل، ويشرع لهم دينهم الذي ارتضاه لهم، فهدى الله به أمة كانت من أجهل الأمم، حتى ارتقت برسالته، وتقدمت بتعليمه، وفاقت الأمم بسنته ونهجه، صلوات ربي وسلامه عليه، فقال تعالى:(هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[2].

فآمن الصحابة الكرام، ودخل الناس في دين الله أفواجاً، وتعلقت قلوبهم بحب الله، وحب رسوله، وكان من نتاج ذلك الحب الطاعة، فلما أمرهم بحمل الرسالة وتبليغ الدعوة وتعليم الناس، هبوا جميعاً يتنافسون في ذلك، فأول ما علموا عملوا، وأول ما سمعوا قول النبي صلى الله عليه وسلم -:(بلغوا عني ولو آية)[3]، وقوله :(نضَّرَ الله عبدًا سَمِع مقالتي فوعاها، فبَلَّغها مَن لَم يَسْمعها، فرُبَّ حامل فِقْه إلى مَن

1) سورة إبراهيم، آية: 1.
2) سورة الجمعة، آية: 2.
3) رواه البخاري في صحيحه، حديث رقم: 3226.

هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فِقْه لا فِقْهَ له)[1]، ضحوا بالغالي والنفيس ليبغوا دين الله، فحفظوا القرآن والسنة، وراحوا يطبقونه في شؤونهم ويبلغونه لغيرهم، وكذلك فعل السلف الصالح من التابعين وغيرهم، الى أن وصلنا الدين ووصلنا شتى العلوم، التي انارت للأمة طريقها نحو الرفعة والسمو.

ولذلك اهتم الصحابة الكرام والتابعين بالكتاب والسنة، وأقبلوا عليهما بالحفظ والفهم، فغاصوا في اعماق فيضهما، فلم يتركوا آية ولا حديثاً ولو كلمة منهما الا ودرسوها واخرجوا منها الفوائد والاحكام، حتى كثرت علوم الكتاب والسنة وتعددت، فمنها التفسير والحديث والفقه والسيرة والعقيدة واللغة وغيرها الكثير.

فكان خير ما ينشغل به المرء دراسة تلك العلوم لتعلقها بخير معين وهو الكتاب والسنة، ومما لا شك فيه ان علوم الحديث من تلك العلوم، لذلك نجد ان جل اهل العلم اهتموا بالحديث الشريف لأنه مصدر من مصادر التشريع التي تبنى عليه الأحكام، واولوه عناية كبيرة من حيث البحث والتصنيف والتأليف، حتى بلغ الاهتمام به لدرجة التصنيف في احوال نقلة الحديث ودراسة اخلاقهم وطريقة النقل والحفظ، مما لم يتوفر في اي من العلوم الاخرى الدنيوية والدينية، او قد يجده البعض مغالاة في التدقيق والتمحيص، ولكنه حفظ الله لهذا الدين الذي يتجلى في كل هذه الأمور.

وإننا نجد اليوم ان علم الحديث أصبح علوماً متعددة، فمن تلك العلوم ما اهتم بمتون الحديث، ومنها ما اهتم بإسناد الحديث، وكذا علم الجرح والتعديل، وعلم معرفة الحديث الصحيح من الضعيف، والمقبول من الأحاديث وما هو مردود، وكذلك علم شرح الأحاديث، او شرح غريب الفاظ الأحاديث، وغيرها.

ونحن في هذا البحث المتواضع بصدد دراسة "منهج الامام البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة في الجامع الصحيح"، كقضية مهمة، اهتم أهل العلم بموضوعها وهو رواية أهل الحديث عمن رمي بالبدعة أو أهل البدع وروايتهم لحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ولكن لم أقف على مبحث او مؤلف

1) رواه ابن ماجه في سننه، حديث رقم: 232.

خاص بهذه القضية عند اهل العلم الأقدمين، بل ذكروها وتكلموا فيها ضمن حديثهم عن جرح الرواة وتعديلهم.

اما عند المتأخرين فيوجد عدد من الابحاث التي تجمع شتات ما بعثر في كتب الاقدمين، اهتمت هذه الابحاث في الحديث عن البدعة وأثرها في رواية الحديث، ومنهج اهل الحديث في التعامل مع المبتدعة ورواياتهم، ومن تلك الابحاث:

– البدعة وأثرها في الدراية والرواية، للدكتور عائض القرني، رسالة ماجستير من جامعة الامام بن سعود، وقد كانت اول دراسة في الموضوع.

– البدعة عند علماء الحديث وأثرها في الرواية، لعلي أحمد عبد الباقي، رسالة ماجستير من جامعة الازهر، 1424هـ.

– حكم رواية المبتدع، لإبراهيم بن عبدالله الحازمي، 1413هـ.

– الاحتجاج برواية أهل البدع بين أهل العلم المتقدمين والمتأخرين، لأحمد بن محمد منسي السيد، جمع فيه المؤلف أقوال اهل العلم المتقدمين ومذاهبهم في قبول و رد رواية المبتدعة ووضح الخلاف في ذلك ولجأ الى ترجيح مناسب للأقوال.

– حكم رواية الفاسق والمبتدع، للدكتور خالد القريوتي، 1425هـ.

أما فيما يتعلق بعنوان بحثي فقد وجدت دراسة واحدة تناقش هذا الموضوع وهي وحيدة في تخصيصها الحديث عن منهج الامام البخاري في صحيحه في قبول رواية من اتهم بالبدعة وهي:

– منهج البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة، رسالة ماجستير، لأندونيسيا بنت خالد حسون، سنة 1424هـ، ويعد هذا البحث عدد من البحوث، في ترجمة البخاري، وفي الحديث عن صحيحه، وعن البدعة ومنهج اهل الحديث في قبول رواية المبتدعة، ويقع البحث في 1060 صفحة، ولا أنكر انني اعتمدت على هذا البحث كثيراً وعزوت اليه.

ملخص منهج البحث

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبع منهجه الى يوم الدين، اما بعد:

فهذا بحث لقضية غاية في الأهمية، وهي بيان احوال الرواة الذين اتهموا بالبدعة في صحيح الامام البخاري، الذي لم يدخر اعداء السنة أي جهد للطعن في سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من خلال الطعن في كتب السنة ومنها صحيح البخاري، ومن خلال الدراسات المتكررة التي تبين احوال الرواة نستطيع الرد على هؤلاء.

عنوان هذا البحث (منهج الامام البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة في الجامع صحيح) مقدم كبحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير، وخطتي في هذا البحث على النحو التالي:

1-**المقدمة وملخص البحث.**

2-**الباب الأول: التعريف بالإمام البخاري ونبذه عن كتابه الجامع الصحيح: وفيه فصلان:**

- **الفصل الاول: ترجمة للإمام البخاري.**
- **الفصل الثاني: التعريف بالجامع الصحيح.**

3-**الباب الثاني: البدعة والرواية عن أهلها، وفيه فصلان:**

-**الفصل الأول: تعريف البدعة وأقسامها وحكمه.**

- **الفصل الثاني: بيان حكم البدعة ومنهج العلماء في قبول روايتهم.**

4-**الباب الثالث: منهج البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة.**

-**الفصل الأول: منهج الامام البخاري في قبول رواية المبتدعة في الجامع الصحيح.**

-**الفصل الثاني: بيان أحوال الرواة المتهمين بالبدعة في الصحيح.**

شكر وامتنان

أولاً أحمد الله عزوجل حمد الشاكرين، فله الحمد كله وله الشكر كله، واليه يرجع الامر كله علانيته وسره، أشكره سبحانه أن يسر لي أمورا كثيرة أعانتني على إتمام هذا البحث.

ثانياً: قال صلى الله عليه وسلم: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)، رواه ابوداود، والترمذي، وقال حديث حسن صحيح.

ومن هذا المنطلق فإنني أشكر وأقدم باقات الشكر لكل من أعانني وكان له فضل علي لإتمام هذا البحث، ابتداءً من فضيلة الدكتور منصور محمد يوسف المشرف على هذا البحث المتواضع، او لجنة المناقشة الكرام من الأساتذة الافاضل الذي ضحوا بأوقاتهم لأجل مناقشة هذا البحث وابداء النصح والتوجيه، والى الجامعة هذا الصرح العلمي الكبير الذي وفر سبل المساعدة الكثيرة التي أعانتني على إتمام هذا البحث.

كما اشكر زوجتي واهل بيتي الذين وقفوا معي وساندوني حتى اتممت هذا البحث.

ولا أحب ان أغفل أي أحد من الشكر ولكن اسأل الله ان يعينني على شكرهم جميعاً، وابلغ الشكر الدعاء بان يجزيهم الله عني خير الجزاء.

وصلى الله وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب الأول: التعريف بالإمام البخاري ونبذه عن كتابه الجامع الصحيح.

الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري.

نسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجعفي. فجده بَرْدِزبَه ضبط اسمه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي وفتح الباء الموحدة بعدها هاء، قال الحافظ ابن حجر: "هذا هو المشهور في ضبطه، وبردزبه في الفارسية الزارع كذا يقول أهل بخارى، وكان بردزبه فارسيا على دين قومه".

وجده المغيرة بن بردزبه أسلم على يدَي يمان البخاري والي بخارى ويمان جعفي فنسب إليه لأنه مولاه من فوق، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يدي شخص كان ولاؤه له.

وجدُّه إبراهيم، قال الحافظ ابن حجر: إنَّه لم يقف على شيء من أخباره.

وأبوه إسماعيل ترجم له ابن حبان في الثقات، وقال: إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون.[1]

وترجم له الحافظ في (تهذيب التهذيب) وفي (هدي الساري مقدمة فتح الباري) حيث استقيت هذه الترجمة منه.

متى وأين ولد؟:

ولد يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارَى.[2]

نشأته وبدؤه طلب العلم:

توفي والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، وأقبل على طلب العلم منذ الصغر، وقد تحدث عن نفسه

---

(1) العسقلاني، الحافظ ابن حجر، هدي الساري مقدمة صحيح البخاري، طبعة دار السلام بالرياض، تحقيق الأستاذ محمد [1] عبد الباقي، ص669.

(2) العسقلاني، مرجع سابق، ص669.

فيما ذكره الفربري عن محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري قال: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتَّاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل...، إلى أن قال: فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء ـ يعني أصحاب الرأي ـ، قال: ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج، فلما طعنت في ثمان عشرة سنة صنفت كتاب (قضايا الصحابة والتابعين)، ثم صنفت (التاريخ بالمدينة) عند قبر النبي ﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقلَّ اسم في التاريخ إلَّا وله عندي قصة، إلا أني كرهت أن يطول الكتاب.[1]

رحلته في طلب العلم وسماعه الحديث:

وَحُبِّبَ إليه العلم، فبدأ بطلب الحديث وحفظه وهو صبي فحفظ حديث بلدته، ثم قرأ كتب ابن المبارك وقد طعن في السادسة عشرة، فرحل في هذه السن إلى الحجاز، ومكث ست سنوات يطلب الحديث في الحجاز؛ ثم تَنَقَّلَ في البلدان، فدخل الشام ومصر والجزيرة وبلاد العراق[2].

شُيُوخُ البُخَارِي:

للإمام البخاري كثير من الشيوخ، لأنه رحل لطلب العلم وسافر ونزل الامصار، لذلك فان شيوخه الذين روى عنهم كثر وقد كَتب عن شيوخ تلك البلاد حتى كثر عددهم [3] وكان فيهم جملة وافرة ممن تقدم سماعه وعلا إسناده. ذكر منهم الحاكم ما يقارب التسعين وسمع أئمة عصره.

وَعَن مُحَمَّد بن أبي حَاتِم حدث عن البخاري قَائلاً كتبت عَن ألف وَثَمَانِينَ نفسا لَيْسَ فيهم إِلَّا صَاحب حَدِيث وَقَالَ أَيْضا لم أكتب إِلَّا عَمَّن قَالَ الْإِيمَان قَول وَعمل قلت –هنا الكلام للحافظ ابن حجر–وينحصرون فِي خمس طَبَقَات:

الطَّبَقَة الأولى: من حَدثهُ عَن التَّابِعين مثل مُحَمَّد بن عبد الله الْأَنْصَارِيّ حَدثهُ عَن حميد وَمثل مكي بن إِبْرَاهِيم حَدثهُ عَن يزِيد بن أبي عبيد وَمثل أبي عَاصِم النَّبِيل حَدثهُ عَن يزِيد بن أبي عبيد أَيْضا وَمثل عبيد الله بن مُوسَى حَدثهُ عَن إِسْمَاعِيل بن أبي خَالِد وَمثل أبي نعيم حَدثهُ عَن الْأَعْمَش وَمثل خَلاد بن يحيى حَدثهُ عَن عِيسَى بن طهْمَان وَمثل على بن عَيَّاش وعصام بن خَالِد حَدَّثَاهُ عَن حريز بن عُثْمَان

---

(1) العسقلاني، مرجع سابق، ص669-670.

(2) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد، ط1، دار الكتب العلمية بيروت1417هـ، جـ 2 ص 6، 7.

(3) البغدادي، مرجع سابق، جـ2، ص 6، 7.

وشيوخ هَؤُلَاءِ كلهم من التَّابِعين.

الطَّبَقَة الثَّانِيَة من كَانَ فِي عصر هَؤُلَاءِ لَكِن لم يسمع من ثِقَات التَّابِعين كآدم بن أبي إِيَاس وَأبي مسْهر عبد الْأَعْلَى بن مسْهر وَسَعِيد بن أبي مَرْيَم وَأيوب بن سُلَيْمَان بن بِلَال وأمثالهم

الطَّبَقَة الثَّالِثَة هِيَ الْوُسْطَى من مشايخه وهم من لم يلق التَّابِعين بل أَخذ عَن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حَرْب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حَمَّاد وَعلي بن الْمَدِينِيّ وَيحيى بن معِين وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ وَأَبِي بكر وَعُثْمَان ابْني أبي شيبَة وأمثال هَؤُلَاءِ وَهَذِه الطَّبَقَة قد شَاركهُ مُسلم فِي الْأَخْذ عَنْهُم

الطَّبَقَة الرَّابِعَة رفقاؤه فِي الطّلب وَمن سمع قبله قَلِيلا كمحمد بن يحيى الذهلي وَأبي حَاتِم الرَّازِيّ وَمُحَمّد بن عبد الرَّحِيم صَاعِقَة وَعبد بن حميد وَأحمد بن النَّضر وَجَمَاعَة من نظرائهم وَإِنَّمَا يخرج عَن هَؤُلَاءِ مَا فَاتَهُ عَن مشايخه أَو مَا لم يجده عِنْد غَيرهم

الطَّبَقَة الْخَامِسَة قوم فِي عداد طلبته فِي السن والإسناد سمع مِنْهُم للفائدة كَعبد الله بن حَمَّاد الآملي وَعبد الله بن أبي الْعَاصِ الْخَوَارِزْمِيّ وحسين بن مُحَمَّد القباني وَغَيرهم وَقد روى عَنْهُم أَشْيَاء يسيرَة وَعمل فِي الرِّوَايَة عَنْهُم بِمَا روى عُثْمَان بن أبي شيبَة عَن وَكِيع قَالَ لَا يكون الرجل عَالما حَتَّى يحدث عَمَّن هُوَ فَوْقه وَعَمن هُوَ مثله وَعَمن هُوَ دونه وَعَن البُخَارِيّ أَنه قَالَ لَا يكون الْمُحدث كَامِلا حَتَّى يكْتب عَمَّن هُوَ فَوْقه وَعَمن هُوَ مثله وَعَمن هُوَ دونه.[1]

ذكاؤه وقوة حفظه:

لقد ضرب المثل في قوة ذكاء وحفظ الامام البخاري لذلك تعددت الروايات في ذلك، وقد ذكر عنه المطلعون على حاله ما يتعجب منه الأذكياء ذوو الحفظ والإتقان فضلا عمن سواهم، فقد قال عنه أبو بكر الكلوذاني: ((ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة)).[2]

---

[1] العسقلاني، مرجع سابق، ص 670، 671.

[2] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، طبعة دائرة المعارف العثمانية، 1374هـ، ج2، ص556.

وقال محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظ جميع ما أدخلته في المصنف؟ قال: ((لا يخفى عليَّ جميع ما فيه)).[1]

وقال محمد بن حمدويه: سمعت البخاري يقول: ((أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح)).[2]

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَاتِمٍ الوَرَّاقُ: سَمِعْتُ حَاشِدَ بنَ إِسْمَاعِيْلَ وَآخَرَ يَقُوْلاَنِ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللهِ البُخَارِيُّ يَخْتَلِفُ مَعَنَا إِلَى مَشَايِخِ البَصْرَةِ وَهُوَ غُلاَمٌ، فَلاَ يَكْتُبُ، حَتَّى أَتَى عَلَى ذَلِكَ أَيَّامٍ، فكنَّا نَقُوْل لَهُ: إِنَّك تختلفُ معنَا ولاَ تَكْتُبُ، فَمَا تصنَعُ؟
فَقَالَ لَنَا يَوْماً بَعْد ستَّةَ عشرَ يَوْماً: إِنَّكمَا قَدْ أَكْثَرْتُمَا عَلَيَّ وَأَلْححتُمَا، فَاعْرِضَا عَلَيَّ مَا كَتَبْتُمَا.
فَأَخْرجْنَا إِلَيْهِ مَا كَانَ عِنْدنَا، فَزَادَ عَلَى خَمْسَةَ عَشَرَ أَلفِ حَدِيْثٍ، فَقرأَهَا كُلَّهَا عَنْ ظَهرِ القَلْبِ، حَتَّى جَعَلنَا نُحْكِمُ كُتُبَنَا مِنْ حِفْظِهِ[3].

ولعل من أعجب ما نقل عنه في ذلك ما قاله الحافظ أبو أحمد بن عدي ـ كما في (تاريخ بغداد) و(وفيات الأعيان) وغيرهما ـ: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمداً أن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأنَّ المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر من العشرة وسأله كما سأله الأول والبخاري ~ يجيب بما أجاب به الأول، ثم الثالث والرابع حتى فرغ العشرة مما هيؤوه من الأحاديث، فلما علم البخاري أنهم فرغوا التفت إلى الأوّل منهم فقال: أما حديثك الأول فقلت: كذا، وصوابه كذا،

---

(1) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير اعلام النبلاء، طبعة الرسالة، ج12، ص424.

(2) الذهبي، مرجع سابق، ج12، ص415.

(3) الذهبي، مرجع سابق، ج12، ص408.

وحديثك الثاني قلت: كذا، وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك وردَّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقرَّ له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل.[1]

فلا غرابة حقاً عندما ينقل ذلك عن الامام البخاري ان يتعجب السامع منه، ولأجل هذا الاصطفاء من الله سبحانه وضع له القبول في الأرض واجمعت الامة بقبول كتبه.

نماذج من ثناء الناس عليه:

لقد أنصف الناسُ الامامَ البخاري، سواءً شيوخ البخاري او أقرانه او تلاميذه، وتحدثوا عنه بما هو أهل له، وحتى من جاء بعدهم ممن وصله علم البخاري وعرف فضله.

ولعل من تتبع ترجمة الامام البخاري في كتب التراجم وغيرها يجد أن كثير من أهل العلم قد أثنوا على البخاري واهتموا بترجمة سيرته ونقلها في كتبهم وسنذكر هنا ان شاء الله بعضاً من أقوالهم فيه:

قال أبو عيسى الترمذي: ((كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير فقال له لما قام: يا أبا عبد الله جعلك الله زين هذه الأمة، فاستجاب الله تعالى له فيه))[2].

ويقول الإمام البخاري: ((كنت إذا دخلت على سليمان بن حرب يقول: بين لنا غلط شعبة))[3].

وقال محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري: سمعت يحيى بن جعفر البيكندي يقول: ((لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم))[4].

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: ((ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله **ولا** أحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري))[5].

وقال أحمد بن حنبل: ((ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل))، ولما بلغ عليّ بن المديني قولُ

---

(1) الذهبي، مرجع سابق، ج12، ص409.

(2) الذهبي، مرجع سابق، ج12، ص433.وذكرها ابن كثير في البداية والنهاية، طبعة احياء دار التراث، ج11، ص 32.

(3) العسقلاني، مرجع سابق، ص674.

(4) العسقلاني، مرجع سابق، ص677.

(5) ابن كثير، ابي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، طبعة احياء دار التراث، ج11، ص32.

البخاري: ((ما استصغرت نفسي عند أحد إلَّا عند عليّ ابن المديني))، قال لمن أخبره: ((دع قوله، ما رأى مثل نفسه))[1].

وقال الحافظ ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية): ((هو إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه))، وقال: ((وقد كان البخاري ~ في غاية الحياء والشجاعة، والسخاء والورع والزهد في الدنيا دار الفناء، والرغبة في الآخرة دار البقاء))[2].

وعن الفربري قال: ((رأيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في النوم، فقال: أين تريد؟ قلت: محمد بن إسماعيل البخاري. قال: اقرئه مني السلام))[3]

وهذا بعض مما قيل في الامام البخاري رضي الله عنه، فقد قيل عنه الكثير رحمة الله.

مصنفاته:

للإمام البخاري كثير من المؤلفات التي أثرى بها علم الحديث وفنونه المتعددة، وأشهر وأعظم تلك المؤلفات كتابه (**الجامع الصحيح**) الذي هو أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي.

ومنها: (الأدب المفرد)، و(رفع اليدين في الصلاة)، و(القراءة خلف الإمام)، و(بر الوالدين)، و(التأريخ الكبير) و(الأوسط) و(الصغير)، و(خلق أفعال العباد)، و(الضعفاء)، و(الجامع الكبير)، و(المسند الكبير)، و(التفسير الكبير)، و(كتاب الأشربة)، و(كتاب الهبة)، و(أسامي الصحابة)، إلى غير ذلك من مؤلفاته الكثيرة التي أورد كثيراً منها الحافظ ابن حجر في الهدي الساري مقدمة فتح الباري.

عناية العلماء بترجمته ونقل أخباره:

لقد عني العلماء والمؤرخون بنقل ترجمة للإمام البخاري في كتبهم، فلا يكاد يخلوا كتاب مختص بذلك الا وتزين ترجمة الامام البخاري أوراقه، وذلك يبدو جلياً وواضحاً أنه ليس من فراغ، بل انه بسبب ما قدمه الامام البخاري للمكتبة الحديثية والفقهية من تراث عظيم حرص كل الحرص على حماية السنة ان تصل سليمة للأجيال، وقد اختار الله سبحانه الامام البخاري لكي يكون الفارس القدوة لكل فرسان الحديث،

---

(1) العسقلاني، مرجع سابق، ص674.

(2) ابن كثير، مرجع سابق، ج11، ص32.

(3) البغدادي، مرجع سابق، ج2، ص10. وفي تهذيب الكمال، للمزي، يوسف بن عبد الرحمن ت 742هـ، طبعة الرسالة،1400هـ، ج24، ص444.

الذين قدموا للدين خدمة كبيرة.

فهذا الحافظ الذهبي يترجم له في (تذكرة الحفاظ) ويقول بعد نقل شيء من مناقبه قلت: ((قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخم فيه العجب))[1]

وهذا الحافظ ابن حجر يترجم له في (تهذيب التهذيب)، ويترجم له أيضاً في آخر كتابه هدي الساري مقدمة فتح الباري، ونقل شيئاً من ثناء مشايخه وأقرانه عليه. ثم قال: ((ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخّر عن عصره لفني القرطاس ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له))[2].

وذكره الحافظ ابن كثير في تاريخه (البداية والنهاية) في أعيان سنة ست وخمسين ومائتين وقال: ((وقد ذكرنا له ترجمة حافلة في أوّل شرحنا لصحيحه، ولنذكر ههنا نبذة يسيرة من ذلك:))[3] فذكرها في ثلاث صفحات.

وقد أعجبت بفضيلة الشيخ الدكتور عبد المحسن بن حمد العباد البدر، عندما ترجم للإمام البخاري في كتابه (عشرون حديثا من أحاديث البخاري) وضع جدولاً يوضح بعض الكتب المطبوعة التي اشتملت على ترجمة للإمام البخاري، وتسمية مؤلفيها، مع ذكر تاريخ وفياتهم، وعدد صفحات الترجمة وتعيينها من كل كتاب، ليكون لكل من يرغب الوقوف على أخبار البخاري على علم بمظانها، كما يدرك من ذلك أيضاً المطول منها والمختصر وذلك فيما يلي:

---

(1) الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان قايزمار، تذكرة الحفاظ، طبعة دار الكتب العلمية، 1419هـ، ج2، ص104

(2) العسقلاني، مرجع سابق، ص677.

(3) ابن كثير، مرجع سابق، ج11، ص32.

المؤلف وتاريخ وفاته	اسم الكتاب	عدد صفحات الترجمة	الصفحة الأولى	الجزء	تاريخ الطبع ومكانه
(1) الخطيب البغدادي 463هـ	تاريخ بغداد	31	4	2	مصر 1349هـ
(2) القاضي محمد بن أبي يعلى 526هـ	طبقات الحنابلة	9	271	1	مطبعة السنة المحمدية بمصر
(3) ابن خلكان 681هـ	وفيات الأعيان	3	329	3	1367هـ مصر
(4) الحافظ الذهبي 748هـ	تذكرة الحفاظ	2	134	2	في حيدر أباد بالهند
(5) ابن السبكي 771هـ	طبقات الشافعية الكبرى	18	2	2	1324هـ مصر
(6) ابن كثير 774هـ	البداية والنهاية	3	24	11	مطبعة السعادة بمصر
(7) ابن حجر العسقلاني 852هـ	هدي الساري	17	250	2	1383هـ مصر
(8) ابن حجر العسقلاني 852هـ	تهذيب التهذيب	9	47	9	1326 حيدر أباد
(9) العليمي الحنبلي 928هـ	المنهج الأحمد	4	133	1	1383هـ مصر
(10) ابن العماد الحنبلي 1089هـ	شذرات الذهب	2	134	2	1350هـ مصر
(11) صديق حسن خان 1307هـ	التاج المكلل	3	106	0	1382هـ الهند

وفاته ومدة عمره:

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: سَمِعْتُ عَبْدَ القدُّوسِ بنَ عَبْدِ الجبَّارِ السَّمَرْقنديَّ يَقُوْلُ: جَاءَ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ إِلَى خَرْتَنْك –قَرْيَةٌ عَلَى فَرْسَخيْنِ مِنْ سَمَرْقَنْد –وَكَانَ لَهُ بِهَا أَقربَاء، فَنَزَلَ عِنْدَهُم، فسَمِعْتُهُ لَيْلَةً يدعُو وَقَدْ فرغَ مِنْ صَلاَةِ اللَّيْلِ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ ضَاقَتْ عليَّ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، فَاقبضنِي إِلَيْكَ، فَمَا تمَّ الشَّهْرُ حَتَّى مَاتَ، وَقبرُهُ بِخَرْتَنْك[1].

توفي ليلة السبت بعد صلاة العشاء وكانت ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين[2].

ومدة عمره اثنتان وستون سنة إلَّا ثلاثة عشر يوماً، رحمة الله تعالى.

قال الحافظ ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية): وقد ترك بعده علماً نافعاً لجميع المسلمين، فعلمه لم ينقطع بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة، وقد قال رسول الله:))إذا **مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث علم ينتفع به**.....))[3] الحديث رواه مسلم.

---

(1) الذهبي، مرجع سابق سير اعلام النبلاء، ج12، ص466.

(2) البغدادي، تاريخ بغداد، مرجع سابق، ج2، ص33.

(3) ابن كثير، مرجع سابق، ج11، ص32.

الفصل الثاني: التعريف بالجامع الصحيح للإمام البخاري.

في هذا الفصل من الباب سنحاول باختصار التعرف على كتاب (الجامع الصحيح المسند) للإمام البخاري، وذلك لأن هذا الكتاب هو مناط دراستنا في هذا البحث، والإمام البخاري له مؤلفات غير "الجامع المسند الصحيح"، قد ذكر فيها أحاديث عن النبي –صلى الله عليه وسلم- بأسانيدها، من تلك المؤلفات " الادب المفرد"،و "بر الوالدين" و"رفع اليدين في الصلاة"، و"خلق أفعال العباد" وغيرها من المؤلفات، وهي بحاجة ان يشملها بحثنا حتى نستفيد من رواة جدد قد يكونوا مناط بحثنا هذا ولكن الوقت المخصص لهذا البحث ضيق جداً لا نملك الخوض في بحار تلك الاسانيد، وإلا لانتهى الوقت المخصص وما انتهى البحث لطول مادته.

اسمه وموضوعه:

لذلك سنعرّف بالجامع الصحيح المسند، الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله جل وعلا، وقد اشتهر بين الناس بصحيح البخاري، اما اسمه عند الامام البخاري رحمة الله فهو "الجامع المسند الصحيح من حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم-وسننه وأيامه"[1]، كما ذكر ذلك الامام ابن حجر العسقلاني في هدي الساري مقدمة صحيح البخاري.

ولعل هذا الاسم يوضح لنا جلياً موضوع المؤَلَّف، فهو الحديث الصحيح الذي أسند لحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم-وسننه وأيامه، وليس هذا فحسب بل انه رحمه الله، قد أورد فيه الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الاحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة الى تفسيرها السبل الوسيعة.[2]

---

[1] العسقلاني، هدي الساري، مرجع سابق، ص10.

[2] العسقلاني، هدي الساري، مرجع سابق، ص10.

وأورد ابن حجر في هدي الساري ايضاً قول الشيخ محي الدين النووي انه:" ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن اسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: " فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم".

بيان سبب التأليف والباعث عليه:

لابد من معرفة أن السنة النبوية بدأ تدوينها في أواخر عهده —صلى الله عليه وسلم–حيث كان قد نهاهم –صلى الله عيه وسلم–في بداية الأمر وذلك خوفاً من اختلاط السنة بالقرآن الكريم، ولكن بعد أن ميز الصحابة الكرام كلام الله عن كلام رسوله، وأمنوا من الوقوع في الخطأ، بدأوا بتدوين السنة وكذلك فعل التابعين من بعدهم، ولا يكاد يخلوا جيل إلا وله فضل في كتابة الحديث، وفي كل مرحلة نجد تطور العلم وتدوين الحديث حسب الحاجة اليه، ومن ذلك ان تدوين السنة في بدايته لم يكن مبوباً او مصنفاً مثلما نجده عند الامام مالك مثلاً او عند الامام أحمد وغيرهم، حتى مجيء الامام البخاري الذي احدث نقلة نوعية في كتابة السنة وطريقة جمعها.

فقد رأى تلك التصانيف التي قبله والتي رواها وانتشق رياها واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من استاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن راهويه، حيث قال البخاري:" كنا عند اسحق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح"[1].ومما يروى عن البخاري أيضاً عن محمد بن سليمان بن فارس قال:

[1] العسقلاني، هدي الساري، مرجع سابق، ص9. وذكر ايضاً في مقدمة المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي، ص40-41، وايضاً تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج2، ص9.

سمعت البخاري يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروة أذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على اخراج الجامع الصحيح[1]

مدة ومكان تدوينه وجمعه:

ورد عن البخاري أنه قال:" صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة، وجعلته حجة ما بيني وبين الله"[2]

أما مكان تأليفه ففيه أقوال منها، روى الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في الجزء الذي صنفه في جواب المتعنت على البخاري، عن عمر بن محمد بن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته"[3]، وله قول آخر ذكره في نفس الكتاب ان البخاري صنف كتابه ببخاري وقيل صنفه بمكة والقول الأول عندي أصح.

ولكن الامام النووي جمع بين القولين وقال بأنا قد قدمنا عنه انه صنفه في ست عشرة سنة، فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى[4].

---

(1) العسقلاني، هدي الساري، مرجع سابق، ص9. وأورده أيضاً النووي في مقدمة المنهاج شرح صحيح مسلم، ص40-41.

(2) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف، مقدمة المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، طبعة دار التراث الثانية 1392هـ، ص41.

(3) النووي، مقدمة المنهاج، مرجع سابق، ص42.

(4) النووي، مقدمة المنهاج، مرجع سابق، ص42.

عدد أحاديث الصحيح الجامع:

وسأكتفي هنا بذكر ما عده واحصاه الحافظ ابن حجر العسقلاني في الهدي الساري مقدمة شرح صحيح البخاري، وذلك لأنه من افضل الشروح للكتاب وهو لعالم جليل اعتنى أشد العناية بكتاب البخاري، حيث ذكر ان عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة 7397 حديثاً، وعدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة 1341 حديثاً، وعدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات 344 حديثاً، وعدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة 9082 حديثاً، وعدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار 2602 حديثاً، وعدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار 159 حديثاً، وعدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار 2761 حديثاً، وهذه الأعداد إنما هي في المرفوع خاصة دون ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم.[1]

ومع أن في عدد أحاديث الجامع الصحيح خلاف عند أهل الحديث ولكن الخلاف في طريقة عد الأحاديث، فبعضهم عدها بالمكرر وأخطأ بحديث او اثنين، وبعضهم بغير المكرر، والأخر بالمعلقات والموقوفات وغيرها، وهكذا، ولكن لابد من بيان ان الجامع الصحيح لا يستطيع أي أحد ان يدخل فيه ما ليس فيه او ان يسقط منه ما فيه، وهذا من حفظ الله سبحانه وتعالى وجهود أهل الحديث في العناية الخاصة والدقة المتناهية التي أولوها للجامع الصحيح.

شرط الامام البخاري في صحيحه:

لا بد لنا هنا ونحن نتحدث عن هذا الكتاب العظيم، ان نعرف بقضية مهمه، ذكرها العلماء في كتبهم سواء التي اختصت بالحديث عن الصحيح، ام تلك التي تحدثت في علوم الحديث عامة، وهي شرط الامام البخاري في صحيحه، وكما يعلم القارئ ان الامام البخاري ما وضع في كتابه إلا الصحيح من الأحاديث لذلك سمي بالجامع الصحيح، وللعماء جهد كبير في دراسة ما هي الشروط التي شرطها

---

[1] العسقلاني، هدي الساري، مرجع سابق، ص654-659، بتصرف يسير.

البخاري في الحديث حتى يكون صحيحاً، وما هو القاسم المشترك بين كل الاحاديث في الجامع للصحيح، فوجدوا ان هناك شروطاً تشارك فيها مع غيره من علماء الحديث كالإمام مسلم في صحيحه، ومنها ما انفرد به الإمام البخاري في اختياره للحديث الصحيح.

وينبغي ان أذكر هنا ان الإمام البخاري لم يصرح بذكر شروطه مطلقاً في أي من كتبه، ولكن العلماء –أحسن الله إليهم وجزاهم عنا خير الجزاء–استنتجوها من دراستهم للأحاديث.

فالشروط التي اشترك فيها البخاري مع غيره في قبول الحديث الصحيح، هي الشروط العامة للحديث الصحيح، فقد روى الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بسنده إلى الحافظ أبي الفضل بن طاهر المقدسي أنه قال: ((شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن إلَّا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى))[1]، وقد اشترك في هذا مع الإمام مسلم في اختيار الحديث الصحيح.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في هدي الساري ما نقله عن الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله ما حاصله:" أن شرط الصحيح أن يكون اسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً، صادقاً غير مدلس، ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً، متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.[2]

أما الشرط التي تفرد به البخاري عن مسلم –رحمهما الله تعالى–فهو اشتراط ثبوت اللقاء في معاصرة الراوي لمن روى عنه، وعدم الاكتفاء بالمعاصرة فقط كما فعل الإمام مسلم، لذلك قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح وفي شرح نخبة الفكر في معرض ترجيح صحيحه على صحيح مسلم: ((أما رجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة))[3].

---

[1]) العسقلاني، هذي الساري، مرجع سابق، ص11.

[2]) المرجع السابق، ص11.

[3]) المرجع السابق، ص15.

ثناء العلماء واهل الحديث على صحيح البخاري:

لقد كثر ثناء اهل العلم على صحيح الامام البخاري، سواءً من شيوخ البخاري، او من أقرانه، وتلاميذه ومن جاء من بعده، والكل يعلم أن صحيح البخاري قد تلقته الأمة بالقبول، ومن النادر أن تجد من يطعن في الصحيح الجامع، إلا ان يكون مغرضاً بان غرضه وتكشفت نواياه، وهؤلاء لم يترك العلماء الرد عليهم ودحر حججهم الواهية، ولم يسلم منهم الدين والاعتقاد بالله عزوجل فضلاً عن الصحيح الجامع، وهنا أذكر بعضاً مما قيل في الثناء على الصحيح الجامع، حيث اننا لا نستطيع ان نذكر كل ماقيل:

قال الحافظ ابن حجر في النكت: وقال أبو عبد الرحمن النسائي:" ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري" قال ابن حجر: ونقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر، ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفن من مسلم، وأن مسلماً كان يتعلم منه ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره. وقال أبو جعفر العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة.[1]

وقال أبو عمرو بن الصلاح في (علوم الحديث) بعد ذكره أن أوّل من صنّف في الصحيح، البخاري ثم مسلم:(وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز)، ثم قال: (إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد)[2].

وذكر أيضاً في نفس الكتاب قَوْلِ الْحَافِظِ أَبِي نَصْرٍ الْوَايْلِيِّ السِّجْزِيِّ: " أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ –الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ –عَلَى أَنَّ رَجُلًا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ مِمَّا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –قَدْ صَحَّ عَنْهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –قَالَهُ لَا شَكَّ فِيهِ، أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ وَالْمَرْأَةُ بِحَالِهَا فِي

---

[1]) العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر، النكت على ابن الصلاح، الطبعة الأولى، 1404هـ، ج1، ص286.

[2]) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن تقي الدين، مقدمة ابن الصلاح، طبعة دار الفكر ببيروت 1406هـ، تحقيق نور الدين عتر، ص18.

حِبَالَتِهِ." وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ فِي كِتَابِهِ " الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ " مِنْ قَوْلِهِ: " لَمْ نَجِدْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَاضِينَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- أَجْمَعِينَ مَنْ أَفْصَحَ لَنَا فِي جَمِيعِ مَا جَمَعَهُ بِالصِّحَّةِ إِلَّا هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ"[1].

ومما يدل على فضل الامام البخاري وكتابه ما رواه الحافظ ابن حجر في الهدي الساري، عن ابي زيد المروزي يقول: كنت نائماً بين الركن والمقام فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي: يا أبا زيد على متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي، فقلت: يا رسول الله وما كتابك؟ قال لي: جامع محمد بن اسماعيل[2].

عناية العلماء بالجامع الصحيح:

كان الامام البخاري أول من صنف كتاباً لم يدخله غير الصحيح من الأحاديث، ومن بعده الامام مسلم عليهما رحمة الله تعالى، وهذا قد اجمع عليهم علماء الامة، وقد تلقت الأمة كتابيهما بالقبول.

ومن هو مطلع على جهود العلماء في خدمة السنة المطهرة، يجد أن صحيح البخاري أكثر الكتب التي تلقت عناية كبيرة من علماء وأئمة الأمة، بعد كتاب الله عزوجل، سواءً بالشرح او الدراسة المنهجية وكشف أسراره والغوص لاكتشاف لآلئه وفوائده. ومن تلك الجهود المختصرات والمستدركات على الصحيح، وكتب بينت فقه الامام البخاري في صحيحه، وكتب اهتمت برواة الصحيح، الى غيرها من الجهود التي تبين عناية المسلمين بصحيح البخاري.

وقد انتقل إلينا صحيح البخاري من مؤلفه إلى عصرنا عبر أيد علمية أمينة :سماعاً أو إجازة، أو مناولة، وقد روى صحيح البخاري خلق كثير عن الامام البخاري.

---

[1]) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، مرجع سايق، ص26. وكذلك في تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي، ط دار طيبة، ج1، ص122.

[2]) العسقلاني، مرجع سابق، هدي الساري، ص676.

ومن أهم تلك الدراسات والشروح التي خصصت للصحيح:

1. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني.
2. اعلام السنن، لحمد بن محمد الخطابي، ت386هـ، وهو شرح للصحيح.
3. شرح مشكل البخاري، محمد بن سعيد الواسطي، ت627هـ.
4. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبدالله بن مالك، ت672هـ.
5. البدر المنير الساري في الكلام على البخاري، عبد الكريم الحلبي، ت735هـ.
6. الكواكب الدراري، محمد بن يوسف الكرماني، ت786هـ.
7. العقد الجلي في حل اشكال الجامع الصحيح، احمد بن احمد الكردي، ت763هـ.
8. الكوكب الساري في شرح البخاري، محمد بن احمد الكفيري، ت831هـ.

وهذه فقط بعض من تلك الشروح لصحيح البخاري.

ومن اهم المستخرجات:

1. المستخرج على صحيح البخاري، لابي بكر احمد الإسماعيلي، ت371هـ.
2. المستخرج على صحيح البخاري، لابي بكر الشيرازي، ت388هـ.
3. المستخرج على صحيح البخاري، لابي عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ت 344هـ.
4. المستخرج على صحيح البخاري، لابي محمد الحسن بن ابي طالب الخلال، ت430هـ.

وغيرها الكثير من المستخرجات.

الباب الثاني: البدعة والرواية عن أهلها.

الفصل الأول: تعريف البدعة وأقسامها وحكمها.

لابد لنا ونحن نناقش منهج الإمام البخاري في قبول رواية من رمي بالبدعة، أن نتعرف على البدعة أولاً، معناها واقسامها وانواعها ومنهج علماء الحديث في التعامل مع أهل البدع وقبول روايتهم، وسأبين ذلك بشكل مختصر وليس فيه توسع لأنه ليس مجال بحثنا.

المطلب الأول تعريف البدعة:

البدعة لغة جاءت في أكثر من معنى: فجاءت بمعنى الابتداء في الشيء وانشاءه واختراعه واحداثه، وفي ذلك قال ابن منظور (بدع الشيء يبدعه بدعاً: أي أنشأه وبدأه، وابدعت الشيء اخترعته لا على مثال، والبدعة الحدث وما ابتدع من الدين بعد الاكمال).[1]

قال الرازي في مختار الصحاح: (والله بديع السماوات والأرض، أي مبدعهما، والبديع المبتَدِع والمبتَدَع)[2].

وتأتي بمعنى آخر وهو الانقطاع، قال ابن منظور: (وفي الحديث ان رجلاً جاء للنبي –صلى الله عليه وسلم–فقال يا رسول الله إني أُبدِع بي فاحملني، أي انقطع بي لكلال راحلتي، وقال اللحياني يقال: أبدع فلان بفلان إذا قطع به وخذله، ولم يقم له بحاجته ولم يكن عند ظنه به، وأبدع به ظهره)[3].

ومن هنا نستطيع القول بأن البدعة في اللغة هي الشيء المستحدث والجديد الذي لم يسبقه مثل، ويحتمل فيه ان يكون حميداً او مذموماً، هذا بالنسبة لمعنى البدعة في اللغة.

---

[1]) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين، ت711هـ، لسان العرب، طبعة دار صادر، 1414هـ، ج8، ص6.

[2]) الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر، مختار الصحاح، طبعة دار الحديث1421هـ، ص35.

[3]) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج8، ص7.

أما البدعة في الاصطلاح الشرعي: فلقد اختلف الناس في معنى البدعة اختلافاً واسعاً، وذلك حسب اختلاف مدارسهم الفكرية والفقهية، حتى اهل البدع الذين وقعوا فيها قد كان لهم نصيب في تعريف وفهم البدعة التي نهى الشارع الوقوع فيها وحذر منها.

وهنا سأحاول ان أذكر تعريف البدعة شرعاً من أقوال العلماء الذين لا خلاف عليهم عند أهل السنة، وسنرى كيف ان التعريف اللغوي بكل معانيه اللغوية ينطبق تماماً على المعنى الإصلاحي الشرعي.

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أن البدعة في الدين: مالم يشرعه الله ورسوله وهو ما لم يأمر به أمر ايجاب ولا استحباب[1]. وقال في موضع آخر: أن البدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو اجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات، كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية[2].

وقال ابن حجر: هي كل شيء ليس له مثال تقدم، فيشمل لغة ما يحمد وما يذم، ويختص في عرف الشرع بما يذم وان وردت في المحمود فعلى معناها اللغوي[3].

وقال ابن رجب الحنبلي: المراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل في الشريعة يدل عليه، فليس ببدعة شرعاً وان كان بدعة لغة[4].

وقال ابن الجوزي: والبدعة عبارة عن فعل لم يكن فابتدع، والأغلب في المبتدعات أنها تصادم الشريعة بالمخالفة، وتوجب التعاطي عليها بزيادة أو نقصان فان ابتدع شيء لا يخالف الشريعة ولا يوجب

---

[1]) ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد، 1425هـ، ج4ص107.

[2]) المرجع السابق، ج18، ص346

[3]) العسقلاني، فتح الباري، ج13 ص253.

[4]) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبدالرحمن بن احمد، ت795هـ، جامع العلوم والحكم، تحقيق الأرناؤوط، الطبعة السابعة، للرسالة،1422هـ، ج2، ص127.

التعاطي عليها فقد كان جمهور السلف يكرهونه وكانوا ينفرون من كل مبتدع وان كان جائزاً حفظاً للأصل[1].

ويلخص ذلك ويبينه حديث العرباض بن سارية عن النبي –صلى الله عليه وسلم–أنه قال:(ومن يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، واياكم ومحدثات الأمور، فان كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)[2].

فالبدعة بمعناها الاصطلاحي بينت أن كل أمر محدث وجديد وليس له أصل في الدين، واستحدث لكي يكون ديناً او يضاهي أحكام الدين، فهو أمر منكر ويجب رده كما أخبر بذلك نبينا في الحديث الذي روته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–" من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردٌّ" رواه البخاري ومسلم[3]. سواءً كان ذلك في العبادات أو في مسائل العقيدة، وغيرها.

ومن يمعن النظر في تعريف البدعة اللغوي والاصطلاحي يجد ترابطاً كبيراً، فالبدعة شرعاً هي امر مستحدث ليس له مثال ولا أصل في الدين، وأيضاً البدعة ضلالة وتقطع بصاحبها عن فهم السنة، وعن رؤية الحق، كما في التعريف اللغوي ان البدعة تعني الانقطاع والخذلان، وهكذا تكون وبالاً على صاحبها، لأن صاحب البدعة انما يستدرك على الشارع ببدعته، وهذا قمة الضلال والبعد عن الحق، وهو بذلك يعاند كتاب الله تعالى حيث قال سبحانه:" اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي..." سورة المائدة:3.

هذا ما نحن بحاجة الى تبيينه من تعريف البدعة في هذا البحث، لأن هذا ما نحتاج اليه في هذا البحث.

---

[1]) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد، ت597هـ، تلبيس ابليس، الطبعة الأولى دار الفكر، 1421هـ، ص17.

[2]) ابن رجب الحنبلي، مرجع سابق،ج1، ص176-177.

[3]) المرجع السابق، ج1، ص176.

المطلب الثاني أقسام البدعة:

أولاً: تقسيم البدعة من حيث نوعها وحقيقتها، الى حقيقية واضافية:

1) **بدعة حقيقية،** وهي البدعة التي لا أصل لها في الدين، ولم يرد أي دليل على وجودها، لا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا استدلال معتبر عند أهل العلم، لا في الجملة ولا في التفصيل، ولذلك سميت بدعة، لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق[1].

مثال ذلك الطواف بالقبور، وبدعة اللطم، وإقامة الحسينيات عند الشيعة، ومثل مسألة العبادات التي وردت كلها بأحاديث موضوعة.

2) **بدعة إضافية،** وهي البدع التي تكون واقعة على أصل من الأصول، او تكون زائدة على الأصل وهو ليس من عمل الرسول –صلى الله عليه وسلم–أو الصحابة الكرام.

قال الامام الشاطبي في ذلك: (واما البدعة الإضافية، فهي لها شائبتان، احداهما: لها من الأدلة متعلق، فلا تكون من تلك الجهة بدعة، والأخرى ليس لها متعلق الا مثل ما للبدعة الحقيقة)[2].

ومثال هذا النوع، مثل طريقة الذكر التي عند الصوفية والتي تكون في إقامة الحلق الخاصة بها وبطرق خاصة لم ترد عن رسول الله، وايضاً مثل أنواع العبادات التي تكون صلوات او صيام، او تخصيص عبادة معينة في ليلة القدر او ليلة النصف من شعبان او مثل صلاة التسابيح، فكل ذلك الأصل فيه انه من أنواع العبادات المشروعة ولكنه على غير السنة، فهي بدعة حقيقية من ناحية انه لم يصح منها شيء عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

---

[1]) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بم محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، طبعة دار ابن عفان الأولى 1412هـ، ج1، ص367.

[2]) المرجع السابق، ج1، ص367-368.

ثانياً: أقسام البدعة من حيث مكانها، الى فعلية وتركية:

1) **بدع فعلية**[1]: والمقصود بها ما يقوم به المبتدع ويفعله من أعمال العبادات او المعاملات او الاعتقاد، ويكون داخل في تعريف البدعة، وتخصيص اعمال معينة او أذكار معينة يلزم الانسان بها نفسه ويجعلها شرعة له ولمن اتبعه في ذلك، بحيث لم ترد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

ومثال ذلك الاعمال التي يقوم بها الشيعة في يوم عاشوراء من اللطم والضرب بالسلاسل، والنواح وإقامة الاحتفالات لما يسمى بيوم اكرام الحسين، ويعتقدون انه يلزم المسلم ان يقوم بذلك والا ناصب أهل البيت العداء.

2) **بدع تركية**: وهي ان يترك الانسان عمل بعض الأمور ينوي بها التقرب الى الله، ويكون تركه مخالف لما جاء عن النبي –صلى الله عليه وسلم–في السنة.[2]

ومثال ذلك: ان يقوم أحدهم بالامتناع عن الأكل او الشرب في غير وقت الصيام، او يقوم بالامتناع عن الزواج او النوم كما جاء في قصة الثلاثة نفر في الحديث المتفق عليه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أخبروا كأنهم تقالُّوها، فقالوا: أين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبدا، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني)[3].

---

[1]) القحطاني، سعيد بن وهف، نور السنة، طبعة مطبعة السفير، ص41.

[2]) المرجع السابق، بتصرف، ص42.

[3]) رواه البخاري في صحيحه، حديث رقم 4776، كتاب النكاح. ورواه الامام مسلم في صحيحه، حديث رقم 2487، كتاب النكاح.

ثالثاً: أقسام البدعة من حيث نوعها:

1) **بدعة اعتقادية:** وهي كل اعتقاد لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كالاعتقاد في الأسماء والصفات وفي ذات الله تعالى، والاعتقاد في الجنة والنار والملائكة الكرام، والقدر وما يختص بعلم الله، اذا كان اعتقاداً جديداً او محرفاً عن ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بدعة، وكذلك الفهم اذا كان فهماً أو تأويلاً مخالفاً لفهم وتأويل رسول الله وأصحابه، فهو كذلك بدعة، مع تفاوتها في الحكم، سواءً كان هذا الاعتقاد بالقول والتلفظ به، كمقالات الجهمية والرافضة والمعتزلة والفرق الباطنية الكثيرة، او كان ظاهراً من خلال العمل الذي يقوم به الانسان، كالأعمال التي يقوم بها المبتدعة تدل على الاعتقاد الباطني الضال، مثلاً الطواف بالقبور والذي يدل على الشرك وان هذا الشخص الذي يقوم بذلك معتقداً أن صاحب القبر يستحق هذه العبادة وهذا شرك والعياذ بالله.

2) **بدعة عملية:** ومحلها العبادات والمعاملات، وهي كل البدع التي تقع في العبادات كالصلاة والصيام والحج، والاعياد الدينية غير العيدين الشرعيين، سواء كان العمل جديداً كلية، كأن يلزم نفسه بالطواف حول قبور الأولياء وغيرهم، أو كانت زيادة على العبادة المشروعة، كالتعبد لله بإضافة ركعة خامسة في صلاة الظهر او العصر[1]. وهي قد تكون عمل او قول، لأن الاقوال هي عمل يقوم به الانسان.

[1]) هذا التقسيم نقلته بتصرف من كتاب نور السنة للقحطاني بن وهف، ص45-47.

الفصل الثاني: بيان حكم البدعة ومنهج العلماء في قبول روايتهم:

أولاً: بدعة مكفرة:

وهي البدعة التي تخرج صاحبها من دائرة الإيمان، وقد اتفق الجمهور من أهل العلم والحديث برد روايتهم، وذلك في حال ثبوت الكفر بتلك البدعة، كمنكري علم الله السابق بالأشياء والأحداث، او حلول الإلهية في علي ابن ابي طالب او غيره، او الجهمية فهم ينفون صفات الله تعالى التي أثبتها الله لنفسه أو أثبتها له رسوله –صلى الله عليه وسلم–، او من حرف كتاب الله وأنكر بعضاً منه كبعض الشيعة، وغيرها من الأمور التي يكفر صاحبها، مثل استحلال الكذب لنصرة المذهب، واحتجوا بأن الرواية تقبل من العدل الضابط، وأن المبتدع الذي يكفر ببدعته لم يحقق شرط العدالة الأساسي وهو الإسلام، قال المعلمي: (لا شبهة أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته لأن من شروط قبول الراوية الإسلام)[1].

وقال ابن كثير: (المبتدع إن كفر ببدعته فلا إشكال في رد روايته)[2].

قال النووي: (من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق)[3].

وللحافظ ابن حجر قول فصل فيه رده لرواية من كفر ببدعته فقال –رحمه الله–: (والتحقيق أنه لا يرد كل مكفَّر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة وقد تبالغ فتكفر مخالفها فالمعتمد أن الذي

---

[1]) المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى العقمي اليماني، ت1386هـ، التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري، تحقيق الالباني، طبعة دار الكتب السلفية، ج1، ص42.

[2]) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بم عمر بن كثير، ت774هـ، اختصار علوم الحديث، تحقيق شاكر، الطبعة الثانية دار الكتب العلمية، ص99.

[3]) السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي، مرجع سابق، ج1،ص383. وكذلك في شرح النووي على مسلم، ج1، ص60.

ترد روايته من أنكر أثرا متواترا من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه)[1]. وظاهر هذا القول، أن ثبوت كفره هو مناط رد روايته، فلو اتفق اهل السنة على كفره فروايته مردوده بإجماع.

ثانياً: بدعة لا يكفر صاحبها، ولا يخرج عن دائرة الايمان:

بل يعتبر فاسقاً او مرتكباً لكبيرة، مثل بدع الخوارج والروافض الذين لم تصل بهم بدعهم الى الغلو فيها، فهؤلاء اختلف أهل الحديث في قبول روايتهم، على النحو التالي:

القول الأول: رد روايتهم مطلقاً:

فمن المحدثين من رد رواية أهل البدع حتى لو لم يكفروا بها، وقد احتجوا بأن في الأخذ عنهم نشر لأمرهم ولبدعتهم.

قال الامام ابن حجر: (والثاني: وهو مَن لا تَقْتَضي بدعَتُهُ التَّكفيرَ أَصلاً، وقد اختُلِفَ أَيضاً في قَبولِهِ ورَدِّهِ: فقيلَ: يُرَدُّ مُطلَقاً –وهُو بَعيد–وأَكثرُ مَا عُلِّلَ بهِ أَنَّ في الرِّوايةِ عنهُ تَرْويجاً لأمرِهِ وتَنْويهاً بذِكْرِهِ. وعلى هذا؛ فيَنْبَغي أَنْ لا يُرْوى عنْ مُبْتَدِعٍ شيءٌ يُشارِكُه فيهِ غيرُ مُبتدِعٍ)[2].

قال الحافظ ابن حجر:(فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم كالرافضة والخوارج ونحوهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه)[3].

ورد هذا القول ابن الصلاح :فقال:(والقول بالمنع مطلقاً بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة)[4].

---

[1]) العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر، ص103.

[2]) العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر، مرجع سابق، ص103.

[3]) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، تحقيق ابوغدة، الطبعة الأولى، دمكتب المطبوعات الإسلامية،ج1، ص203.

[4]) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص104.

القول الثاني: قبول روايتهم مطلقاً:

وقد قال الامام ابن حجر:(والقبول مطلقا إلا فيمن يكفر ببدعته وإلا فيمن يستحل الكذب ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف وطائفة وروى عن الشافعي)[1].

القول الثالث: تقبل روايتهم بشروط:

الشرط الأول: ان لا يكون داعياً الى بدعته، ولا يروي ما يقوي بدعته، وممن قال بذلك الامام احمد ابن حنبل، حيث يقول الخطيب البغدادي: (وقال كثير من العلماء يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم وممن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل)[2].

وقال ابن حبان عندما ترجم لجعفر بن سليمان الضبعي قال: (جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم كانتحالهم سواء غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون وانتحال العبد بينه وبين ربه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا)[3].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وينبغي أن يقيد قولنا بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقا ولم يكن داعية بشرط ألا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته ويشيدها فأنا لا نأمن حينئذ عليه من غلبة الهوى والله الموفق)[4].

---

[1]) العسقلاني ابن حجر، لسان الميزان، مرجع سابق، ج1، ص203.

[2]) البغدادي، ابوبكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب ، ت463هـ، الكفاية في علم الرواية، ط المكتبة العلمية، ص149.

[3]) ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد التميمي، ت354هـ، كتاب الثقات، الطبعة الأولى، 1393هـ، ج6، ص141.

[4]) العسقلاني ابن حجر، لسان الميزان، مرجع سابق، ج1،

وقال ابن كثير: (والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره)[1].

وهذا قول أكثر أهل العلم، ويتبين لنا أنهم كانوا يردون رواية الداعية الى بدعته، خوفاً من أن يغلبه هواه فيكذب لينشر مذهبه، والأقوال في ذلك كثيرة لأهل العلم ولكن اكتفيت بما ورد.

الشرط الثاني: ان لا يستحل الكذب، وان كنت اعتقد بأن الحديث عن هذا الشرط قد ورد معنا في الحديث عن البدعة المكفرة التي اتفق المحدثون على رد رواية من ثبت كفره ببدعته، وان استحلال الكذب او ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، يعد كفراً عند اهل السنة والجماعة بالإجماع.

الشرط الثالث: ان لا يكون من غلاة مذهبه وبدعته، وقد يعود سبب رد حديث هؤلاء، انه يخشى عليه من الوقوع في الكذب نصرة لمذهبه.

قال علي بن الحسن بن شقيق: قال قلت لعبد الله –يعني ابن المبارك –: سمعت من عمرو بن عبيد. فقال بيده هكذا أي كثرة. قلت: فلم لا تسميه وأنت تسمى غيره من القدرية. قال: لأن هذا كان رأساً[2].

ولابد من العلم أن هؤلاء الرواة قد اجتمعت فيهم شروط قبول الحديث فهم عدول وضابطون، ومع ذلك لم يرو أهل العلم عنهم الا ما كان بحاجة اليه، وحتى لا يضيع كثير من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هذا باختصار منهج رواة الحديث في قبول رواية من اتهم بالبدعة.

---

[1]) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، مرجع سابق، ج1، ص299.

[2]) البغدادي، الخطيب، الكفاية، مرجع سابق، ص155.

الباب الثالث: منهج البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة.

الفصل الأول: منهج الامام البخاري في قبول رواية المبتدعة في الجامع الصحيح

لا بد لي من الاعتراف من انني لم يتسع لي الوقت الكافي من دراسة الموضوع دراسة مستوفيه، ولكني بذلت جهدي بما أتاح لي الوقت القصير عمله، لذا اعتمدت في هذا الباب بشكل خاص على البحث المقدم من الدكتورة اندونيسيا بنت خالد في نفس الموضوع، ولكني لم اسرد ما قالته بالحرف، بل انني حاولت صياغة الموضوع بما فهمته من بحثها، وايضاً لم اذكر كل ما ذكرته من اقوال للعلماء بل انني رجعت الى المصادر الأصلية وأضفت ما رأيته مناسباً من أراء العلماء الأخرى، واستفدت كثيراً من هدي الساري مقدمة فتح الباري للإمام الكبير الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وانه لا يخفى على أحد قرأ عن الإمام البخاري، وتعلم كتبه، وقرأ ثناء العلماء عليه، أن يعلم جهده في معرفة أحوال الرواة والرجال، وقد صنف رحمه الله وهو ابن ثمان عشرة سنة كتاب التاريخ الكبير في علم الرجال، وقد أثنى اهل العلم على هذا الكتاب، وأيضاً جهد الامام البخاري في جمع الحديث الصحيح في كتاب واحد، واجتهاده في انتقاء الحديث والتشدد في وضع الشروط التي لم ينص عليها في صحيحه بل استنبطها العلماء والدارسون، وكان له السبق في ذلك، ونحن هنا لسنا بحاجة ان نسرد اقوال العلماء في ذلك لأنه قد تم في ترجمة الامام البخاري أول البحث.

ولعل أفضل من درس كتاب الجامع الصحيح فيما اطلعت، الامام ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري، ومقدمة الشرح والمسماة بهدي الساري.

حيث بين ان منهجية البخاري في التعامل مع الرواة الذين اتهموا بالبدعة، على النحو التالي:

اولاً: من كفر ببدعته، قال –ابن حجر–: (وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفَّر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض

من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه الى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة)[1].

اذاً لا يوجد في الصحيح أي رواية يكفر صاحبها، ولم يقبل البخاري رحمه الله أن يقبل حديث هؤلاء، لأن هذا طعناً في عدالتهم.

ثانياً: والمفسق بها: قال ابن حجر –رحمه الله–: (والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند الى تأويل ظاهره سائغ فقد اختلف اهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقاً وقيل يرد مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير بدعته)[2].

ولعل ابن حجر يقصد ان منهج البخاري في ذلك مثل باقي الأئمة، له تفصيل حتى يقبل الرواة هؤلاء، وهو منهج الانصاف، حيث انه يدرس حال كل راو من الرواة ولا يروي الا لمن انطبقت عليه شروط معينة

ولا بد لنا ونحن نحاول معرفة منهج البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة، من أن نعرف ان الرواة في صحيح البخاري على نوعين:

1) الرواة الذين يوردهم في الأصول وهم الثقات عند البخاري وعلى شرطه.

2) الرواة الذين يوردهم في المتابعات والشواهد ومنهم الضعفاء ومن اتهم بالبدعة، ومن هم ليس على شرطه، وهذه الأحاديث تقويها الأصول.

---

[1]) العسقلاني ابن حجر، هدي الساري، مرجع سابق، ص549.

[2]) المرجع السابق، ص549.

وقد روى لهم البخاري وهو على علم تام بأحوالهم، لذلك لن يروي عمن فقد شرط الرواية الا إذا اقتنع بحاله وان هذه التهمة غير ثابتة عنده[1].

ولعل البخاري يشترط نفس شروط الأئمة الأخرين في قبول رواية هؤلاء ومن تلك الشروط:

أولاً: أن يكون ممن تنطبق عليه شروط البخاري، ان يكون عدلاً وضابطاً، وأن يكون ثقة، إذا روى له في الأصول، اما في المتابعات فلا.

ثانياً: ان لا يكون داعياً الى بدعته، ولعل هذا يتفق مع ما قاله الجمهور، وكثر تأييده من قبل الأئمة، وقد ذكرنا عند الحديث عن منهج المحدثين في ذلك أقوالاً كثيرة.

ثالثاً: ان لا يكون من الغالين أو شيخاً في بدعته، وقد سردنا أقوال اهل العلم في ذلك، ومن تتبع الرواة الذين روى لهم البخاري، لا يكاد يجد أي راو من هذا النوع، بل ان كثيرا منهم لم تثبت بدعته، او نجد انه ممن رجع وتاب عن تلك البدعة.

وقد نجد ان الإمام البخاري قد سلك في روايته عن هؤلاء مسلكاً تبعه فيه الكثير من أهل الحديث، وتبعوا منهجه واقتدوا به، لأنهم كانوا يرون انه لا يمكن لأحد ان يسبق البخاري في علم الرجال وقد بذل جهدا كبيراً في تتبع أحوالهم، وانه لم يكن يروي لأحد الا بعد أن يتيقن من حاله، ولذلك نجد:

أولاً: نجد ان البخاري كان على علم بأحوال الرواة، ولذلك لم يكن ليروي عمن فقد شرط الرواية الا اذا اقتنع بحاله وان هذه التهمة غير ثابتة عنده.

قال عبدالرحمن بن يحي المعلمي: (وقد علمنا مكانة البخاري وسعة اطلاعه ونفوذ نظره وشدة احتياطه في صحيحه[2].

---

[1]) حسون، اندونيسيا بنت خالد، منهج البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة، بحث ماجستير، ص170.

[2]) حسون، منهج البخاري، ص171. وايضاً ورد في كتاب التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الاباطيل.

ثانياً: نجد ان البخاري كان حريصاً على معرفة حال الرجال، وبالتالي فان الطعن بالراوي لا يجعل من الامام ترك الحديث النبوي، وكأنه عمل على قاعدة ان الضرورات تبيح المحظورات.

قال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه القطان مثلاً فانه لا يترك، لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد[1].

ثالثاً: ان البخاري إذا خرج لمن نسب الى بدعة فانه ينتقي حديثه ويورده في المتابعات والشواهد للأصل الذي عنده، كما انه لا يروي عن راو تفرد بحديث يخالف به الثقات.

ولهذا كله نجد ان أئمة الجرح والتعديل اتفقوا على أن البخاري لم يزعم انه أخرج مالا علة له اطلاقاً، وان هناك فرق بين الأصول والمتابعات في ذلك، وانهم اتفقوا ايضاً ان أي راو ورى له البخاري فقد جاز القنطرة كما يقولون.

قال المعلمي :(فقد يترجح عندنا استقامة رواية الرجل باحتجاج البخاري به في صحيحه لظهور ان البخاري انما احتج به بعد ان تتبع أحاديثه وسبرها وتبين له استقامتها)، وهذا أوردته الباحثة اندونيسيا في بحثها وقالت انها نقلته من كتاب التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الاباطيل للمعلمي.

هذا ما استطعت جمعه ودراسته في منهج الامام البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة، وكنت انوي ان أذكر أنواع البدع ومن الرواة الذين اتهموا بها مع ذكر تعديل البخاري لهم وهل ثبتت بدعته، ومن روى له من أصحاب الحديث، حتى نؤكد ان صحيح البخاري ما كتب له القبول الا لما فيه بذل جهد، وحرص شديد على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[1]) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد ، ت902هـ، المتكلمون في الرجال، الطبعة الرابعة، ص144.

الفصل الثاني: بيان أحوال الرواة المتهمين بالبدعة في الصحيح.

في هذا الفصل سأقف على أنواع البدع التي اتهم فيها الرواة في صحيح البخاري، وسأذكر تحت كل بدعة الرواة الذين اتهموا بها، وقد اقتصرت في جمع المعلومات في هذا الفصل على البحث المقدم من الدكتورة اندونيسيا بنت خالد.

البدعة الأولى: بدعة الارجاء:

وعدد الرواة الذين اتهموا بهذه البدعة تسعة:

1) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني، توفي 163هـ، قال عنه يحيى ابن معين: ثقة، اتهم بالارجاء، وذكر ابن حجر في هدي الساري انه رجع عن الارجاء، ترجم له البخاري في .....

هذا الفصل من الباب لم أستطع اكماله بسبب الوقت الذي خصص للبحث والذي ينتهي يوم 7 من شهر ديسمبر لعام 2014م.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الوريقات المتواضعة والتي لا أراها الا عملاً لا يرقى أن يكون بحثاً مقارنة بما فعله أي باحث في خدمة هذه السنة المطهرة، الا أنها شيء كبير لأنها احتوت على موضوع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، واني لأشكر الله واحمده ان يسر لي باباً من أبواب العلم خضت حلاوته من خلال البحث والقراءة، واستمتعت بلحظات لحظه، حتى ولَّد لدي شعور بأني لن اتركه لأجل تلك اللحظات.

خرجت بهذه الدراسة بعدد من النتائج، أسأل الله ان يوفقني لحسن صياغتها، فالعبرة بالخواتيم، أسال الله ان يختم لنا بخير أجمعين، ولا أدعي أني خلصت الى هذه النتائج من خلال ما ورد في البحث وكتب فيه، ولكن استنتجتها من خلال قراءتي وبحثي واطلاعي على الدراسات والكتب الأخرى، ولقد كنت أنوي ان أذكر الرواة وتهمهم واذكر كيف تعامل البخاري مع كل واحد على حده، لأن هذا انفع خاصة مع الامام البخاري وطريقة اختياره للرواة، ولكن الوقت داهمني ولم اكمل الفصل الثاني من الباب الثالث، اسال الله ان يغفر تقصيري الشديد، ولا أقول هذا تواضعاً بل هي حقيقة، فأنا اعترف بالتقصير، وهي على النحو التالي:

أولاً: من خلال البحث وجدت ان منهج البخاري لا يختلف كثيراً عن منهج أئمة الحديث في مسألة الرواية عن أهل البدعة.

ثانياً: نجد ان الإمام البخاري لم يرو في صحيحه لأي من اهل البدعة الذين كفروا بسبب بدعهم مطلقاً.

ثالثاً: نجد ان البخاري لم يتخلى عن شرطه في صحيحه فيما يخص أهل البدع.

رابعاً: نجد أن البخاري روى لمن اتهم بالبدعة ما لم يكن داعياً لبدعته، او شيخاً في بدعته، او متعصباً وغال في ذلك.

خامساً: نجد أن البخاري لا يرو لمن اتهم بالبدعة إذا كان من الاسانيد الأخرى ما يكفي في الباب، الا ان يذكرها على سبيل المتابعات والشواهد.

سادساً: لا يروي أحاديث من رموا بالبدعة، الا لحاجة ومن يدرس كل حالة على حده يجد ان البخاري ذكرها لفائدة قد لا تكون حديثية.

سابعاً: من يدرس أحوال أولئك الرواة يجد ان معظمهم لم تثبت عليهم تهمة البدعة، او انه ثبت رجوعهم عنها وتوبتهم منها.

ثامناً: أيضا نجد أن الامام البخاري كان ينتقي من أحاديثهم فلا يروي الا أصح أصح ما عندهم.

تاسعاً: لا يروي البخاري لمن أعرض عنه أهل الحديث، ولم يروي الا لمن اجمع اهل الحديث على عدالته.

عاشراً: نجد ان البخاري ترجم لكثير ممن اتهموا بالبدعة في التاريخ الكبير، وعدلهم.

وأخيراً أسال الله العلي العظيم أن يغفر لي ولكم ولجميع المسلمين، وان يتقبل مني ومنكم ومن المسلمين، وان يغفر لأبي وان يسكن روحه جنات النعيم، وان يحشره في زمرة المتقين، وان يجعل قبره روضة من رياض الجنة آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

1. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ت852هـ، طبعة دار السلام بالرياض، تحقيق الأستاذ محمد عبد الباقي.
2. تاريخ بغداد، لأبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت1417هـ.
3. تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، طبعة دائرة المعارف العثمانية، 1374هـ.
4. سير اعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت 748هـ، الطبعة الثالثة، طبعة مؤسسة الرسالة، 1405هـ-1985م.
5. البداية والنهاية، الامام الحافظ إسماعيل ابن كثير، ت 774هـ، طبعة احياء دار التراث، 1413هـ.
6. تهذيب الكمال، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزي، ت 742هـ، طبعة مؤسسة الرسالة،1400هـ، تحقيق بشار عواد معروف.
7. المنهاج شرح صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار احياء التراث العربي، الطبعة الثانية 1392هـ،
8. معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبدالرحمن ابوعمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح،ت643هـ، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار الفكر، 1406هـ.
9. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابوالفضل احمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، ت852هـ، الطبعة الأولى، لعمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية، 1404هـ.
10. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي، ت911هـ، طبعة دار طيبة.

11. منهج الامام البخاري في رواية من رمي بالبدعة، اندونيسيا بنت خالد حسون، بحث ماجستير في جامعة ام القرى، 1424هـ.
12. لسان العرب، محمد بن مكرم بم علي أبو الفضل ابن منظور، ت711هـ، الطبعة الثالثة، 1414هـ، دار صادر بيروت.
13. مختار الصحاح، زين الدين ابوعبدالله محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، ت666هـ، طبعة دار الحديث1421هـ.
14. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، 1425هـ،
15. جامع العلوم والحكم، زين الدين عبدالرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، ت795هـ، الطبعة السابعة لمؤسسة الرسالة، 1422هـ.
16. الاعتصام، إبراهيم بن موسى بمن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، طبعة دار ابن عفان الأولى 1412هـ.
17. نور السنة وظلمات البدعة في ضوء الكتاب والسنة، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، طبعة دار السفير.
18. التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الاباطيل، عبد الرحمن المعلمي، ت1386هـ، تحقيق الالباني، طبعة دار الكتب السلفية.
19. اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ت774هـ، تحقيق احمد شاكر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية.
20. لسان الميزان، احمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح ابوغدة، الطبعة الأولى، مكتب المطبوعات الإسلامية، 1423هـ.
21. الكفاية في علم الرواية، ابوبكر احمد بن علي بن ثابت بن احمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت463هـ، طبعة المكتبة العلمية بالمدينة.
22. المتكلمون في الرجال، شمس الدين ابوالخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ت902هـ، تحقيق عبد الفتاح ابوغدة، الطبعة الرابعة دار البشاير.

الفهرس

رقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	3
2	ملخص خطة البحث	6
3	صفحة الشكر	7
4	الباب الأول: التعريف بالإمام البخاري ونبذه عن كتابه الجامع الصحيح.	8
5	الفصل الاول: ترجمة للإمام البخاري	8
6	الفصل الثاني: التعريف بالجامع الصحيح للإمام البخاري.	17
7	الباب الثاني: البدعة والرواية عن أهلها.	25
8	الفصل الأول: تعريف البدعة وأقسامها وحكمها.	25
9	الفصل الثاني: بيان حكم البدعة ومنهج العلماء في قبول روايتهم	31
10	الباب الثالث: منهج البخاري في قبول رواية من اتهم بالبدعة.	35
11	الفصل الأول: منهج الامام البخاري في قبول رواية المبتدعة في الجامع الصحيح	35
12	الفصل الثاني: بيان أحوال الرواة المتهمين بالبدعة في الصحيح.	39
13	الخاتمة	40
14	المصادر والمراجع	42
15	الفهرس	44